أسباب الإنهيار الاقتصادي ومآلات الغضب الشعبي في عدن

علي ظافر
كاتب ومحلل سياسي

أن تشتعل المحافظات الجنوبية والشرقية غضباً في وجه التحالف وما زرعه من ميليشيات مُتصارعة، ليس مستغرباً، بل المستغرب أن هذه الغضبة الشعبية التي نراها اليوم تأخرت قرابة تسعة أعوام على الاجتياح العسكري السعودي-الإماراتي-الأميركي-البريطاني لعدن وغيرها من المحافظات، بهدف احتلالها والتحكم في الثروات الطبيعية في تلك المحافظات على حساب المواطنين الأكثر فقراً. وفي غضون الأيام الماضية، اجتاحت عدن ولحج وحضرموت ولا تزال موجة غضب شعبي عارم، ترجمتها التظاهرات الكبرى وإحراق الإطارات في مختلف المدن والشوارع الرئيسة على خلفية انهيار الوضع الاقتصادي، والانخفاض الحاد لسعر العملة المحلية أمام العملات الصعبة بواقع ١٥٠٠ ريال مقابل الدولار الواحد، وانعدام خدمة الكهرباء في ظل فشل التحالف وحكومة المرتزقة تقديم أي شيء يحسن واقع المواطن المعيشي والاقتصادي ويخفف عنه وطأة الفقر وحرارة الصيف اللاهب عالمياً.

ما حصل في المحافظات المحتلة من موجة غضب هو خلاصة لما كانت تحذّر منه صنعاء منذ مفاوضات الكويت، وشاهد على فشل متراكم صنعته دول العدوان وأدواتها، لكن يبقى السؤال الأهم عن مآلات هذا الغضب الشعبي ونتائجه، وهل سينتهي بفرض مطالب الشعب في الجنوب على المحتل، أم أنها نزوة غضب عابر أشعلتها حرارة صيف لاهب في ظل انقطاع الكهرباء، وستبرد بمسكّن سعودي-إماراتي كما تعودنا عبر الهبات والصدقات النفطية والمالية التي لا تساوي معشار ما نهبته الدولتان من ثروات تلك المحافظات طوال تسع سنوات بتواطؤ سماسرة محليين، ممثلين في حكومات مرتزقة تعاقبت وتشكلت بأياد خارجية بحتة بعيداً عن إرادة الشعب؟ طبعا لا يمكن التكهّن بمآلات تلك التظاهرات وما إذا كانت ستتحوّل إلى ثورة كبرى في وجه المحتلين وأدواتهم، لكن المعروف أن أبرز أسباب ما آلت إليه الأوضاع في المحافظات المحتلة من انهيار اقتصادي ومعيشي وخدمي ربما غير مسبوق منذ أيام السلطنات، صنعها التحالف السعودي- الإماراتي- الأميركي- البريطاني، عبر الحرب الاقتصادية، بدءاً بنقل وظائف البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، وتالياً طباعة العملة وإغراق السوق بأوراق العملة الجديدة من دون غطاء، والاستحواذ على عائدات الثروات السيادية للبلاد وتوريدها إلى البنك الأهلي السعودي ونزر يسير منها لحسابات سماسرة الداخل (المرتزقة)، وتسخير جزء منها في تمويل الحرب المدمرة للبنية الاقتصادية والتنموية في البلاد.

من السذاجة جداً توهّم أو توقع البعض منذ السنوات الأولى للحرب أن تعمل السعودية والإمارات كدولتين في واجهة تحالف الحرب على تحويل عدن إلى مدينة نموذجية، اقتصادياً وتنموياً وخدمياً، إذ كيف بغازٍ محتلٍ ومعتدٍ، جاء بقضه وقضيضه وسلاحه المتطور ليقتل ويدمر، ويعطل، ويسيطر ويستحكم، ويحكم ويهيمن، أن يفكر في مشاريع بناء ورفاه لبلد دمره، ولشعب ارتكب فيه من الجرائم ما لم يرتكبه فرعون ببني إسرائيل من دون تمييز مناطقي أو مذهبي، ومن دون تفريق بين ابن صعدة وتعز وعدن وغيرها، ولكم أن تتأملوا في غارات الأشهر الأولى من الحرب ماذا عملت بعدن.

التحالف الذي تشكل على عجل جاء معتدياً متغطرساً منذ يومه الأول، ولم يأت منقذاً ولا جمعية خيرية لليمنيين، وهذا بدا جلياً في طريقة تفكيرهم وتعاملهم مع اليمنيين المؤيدين لهم كـ "أجراء" و"مرتزقة"، إذ بدأ التحالف بتشكيل ميليشيات للقتال ونشرها في المناطق الاستراتيجية من باب المندب إلى حضرموت والمهرة وسقطرى وغيرها خدمة لأهدافه، وعمد إلى صناعة تشكيلات سياسية متجانسة وغير متجانسة لخدمة أهدافه، بدءاً من عبد ربه منصور هادي وصولاً إلى ما سمّي بمجلس القيادة الرئاسي، والمجلس الانتقالي، ومجلس حضرموت الوطني، ونحن هناك نتحدث عن السعودية والإمارات من دون تفريق بينهما باعتبارهما من أعداء اليمن واليمنيين.

في مقابل هذا العمل المنظم والممنهج لتفكيك اليمن وتمزيقه وإغراقه بالدم، ما الذي عملته هاتان الدولتان ومن ورائهما أميركا وبريطانيا في خدمة الشعب تنموياً واقتصادياً، فليدلّنا المطبّلون لهم إلى أي إنجاز في هذا السياق قد تم، لا شيء باستثناء مستشفى صغير أو مدرسة هنا وهناك لا تساوي شيئاً مقارنة بما نهب من خيرات اليمن، كما أن هذه المشاريع الصغيرة تندرج هي الأخرى ضمن الحرب (الحرب الناعمة) الهدف منها التسويق لدول الاحتلال وتحسين صورتها اللاإنسانية على أنها إنسانية وصاحبة واجب وفاعلة خير.

وينسحب الأمر على الميليشيات التي شكلها التحالف من الانتقالي وطارق عفاش، إلى الإصلاح والمجالس في حضرموت، ولا هم لكل هذه التشكيلات سوى القتال والصراع على النفوذ، ولكل طرف محلي طرف إقليمي يدعمه، وجميعهم لا يهتمون أو يكترثون لما يعانيه المواطن اقتصادياً وإنسانياً ومعيشياً، لأنهم أدوات وموظفون لدى القوى الخارجية، ولا يفكرون خارج الخطوط المرسومة لهم وظيفياً.

على العكس في صنعاء التي صمدت رغم الحرب الاقتصادية الشرسة، واجهت الإجراءات الاقتصادية التعسفية بشراسة، حافظت على سعر العملة، حافظت على تماسك المؤسسات، شجعت المشاريع الصغيرة، فتحت أفقاً أمام التجارة الداخلية، نوّعت مصادر الدخل في ظل استحواذ التحالف على ثروات البلد، وما تزال تناضل وتجاهد سياسياً من أجل انتزاع حقوق الشعب من ثروات البلد لصالح الخدمات والمرتبات. صنعاء دولة تقاتل عسكرياً واقتصادياً وسياسياً من أجل الشعب، وليس ضد الشعب كما يعمل التحالف ومرتزقته.

تحاول حكومة المرتزقة ودول العدوان بما فيها أميركا وبريطانيا وفرنسا الهروب من الواقع، وإنكار الفشل، والتخلي عن مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع بإلقاء الكرة في ملعب صنعاء، واتهامها بالوقوف وراء الانهيار الاقتصادي والمعيشي والخدمي، من خلال معادلة حماية الثورة ومنع تصدير النفط، استيراد غاز بديل عن غاز صافر-مأرب، فترد صنعاء بأن المعادلة جاءت من أجل الضغط لصرف مرتبات الموظفين في عموم اليمن من عائدات تلك الثروات بدلاً من الاستئثار بها وتوريدها إلى بنوك دول العدوان. هذا وتجدد الدعوة إلى تحييد الاقتصاد وعدم تسييس الاقتصاد كما جاء مؤخراً في تغريدة لرئيس الوفد الوطني، وتؤكد أنّ الأزمة قديمة وتتجدد منذ سنوات نتيجة سياسة التجويع التي انتهجها تحالف العدوان، وترى أن انهيار العملة وتفاقم أزمات الخدمات، على رأسها الكهرباء والمياه، هما نتيجة تلك السياسات العدائية التي تقف وراءها الولايات المتحدة، منذ نقل وظائف البنك المركزي وقطع مرتّبات الموظفين وتصعيد الحرب الاقتصادية على اليمنيين.

> حكومة المرتزقة ودول العدوان تحاول الهروب من الواقع، وإنكار الفشل، والتخلي عن مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع بإلقاء الكرة في ملعب صنعاء، واتهامها بالوقوف وراء الانهيار الاقتصادي

موقع الخنادق

بادرة للتنازل عن هيمنة عملة الدولار؛

تفاهم هندي إماراتي للتداول بالعملات المحلية وربط أنظمة المدفوعات

في إطار سعيه لتعزيز دور الروبية في المدفوعات عبر الحدود، يحاول رئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي منذ أكثر من عام، لجعل الروبية عالمية ما يؤدي إلى ثقل عالمي أكبر للهند حيث تسجل أحد أسرع معدلات النمو الاقتصادي في العالم، وتضع نفسها كبديل للصين في التصنيع في حقبة ما بعد وباء كوفيد.

خطوات مودي بحسب بلومبيرغ بدأت بطيئة ولم تحقق معدّلات ملموسة في الاحتياطي الهندي حتى الآن، وقد سمح بنك الاحتياطي الهندي لأكثر من عشرة بنوك بتسوية التداولات بالروبية مع ١٨ دولة منذ العام الماضي. وكان ذلك أمرًا مشجعًا لكبار مصدري النفط مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى دول جنوب آسيا لقبول العملة الهندية للتسويات التجارية بدل الدولار.

ضمن هذه المساعي في زيارة للرئيس مودي إلى الإمارات، اتفقت الهند والإمارات العربية المتحدة على استخدام عملتيهما المحليتين في المعاملات عبر الحدود، وقال بنك الاحتياطي الهندي في بيانه إن مذكرتي التفاهم ستسهلان "المعاملات والمدفوعات السلسة عبر الحدود، وتعزيز تعاون اقتصادي أكبر بين البلدين"، حيث وقع مودي ومحافظ البنك المركزي شاكتيكانتا داس الاتفاقيات مع رئيس الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في أبو ظبي. غير أن البيان لم يحدد متى ستحدث أول معاملة بموجب الاتفاق. وقال البنك المركزي إن الاتفاقيات ستساعد الدول على بناء إطار للمعاملات بالروبية والدرهم، إلى جانب ربط أنظمة الدفع والرسائل، بالإضافة إلى مفاتيح البطاقات الخاصة بكل منها ما يسمح "بالقبول المتبادل للبطاقات المحلية ومعالجة معاملات البطاقات". هذا ويبلغ إجمالي حجم التجارة بالعملة المحلية نحو عشرة مليارات روبية (١٠ مليون دولار) منذ بدء المشروع، وفقًا لأشخاص مطلعين، مقارنة بإجمالي تجارة السلع في الهند البالغ ١٢٠,١ تريليون دولار في السنة المالية الماضية.

ومع ذلك، من المرجح أن تسهل اتفاقات من التدفقات المالية بين البلدين. إذ تعدّ الإمارات العربية المتحدة مصدرًا حيويًا للعمل للهنود في الخارج وتمثل ١٨٪ من إجمالي التحويلات المرسلة إلى الدولة الواقعة في جنوب آسيا في ٢٠٢٠-٢١، في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ، وفقا لبيان حكومي في فبراير شباط. ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، فإنّ إجمالي التحويلات في الهند في عام ٢٠٢٢ بلغ ١١١,٢ مليار دولار.

وفي التصريحات شدد مودي على أن تعزيز التجارة بالعملات المحلية "جانب مهم للغاية من التعاون بين الهند والإمارات (الذي) يمهد الطريق لتعزيز التعاون الاقتصادي وسيجعل التفاعلات المالية الدولية أكثر بساطة". ولدى الهند والإمارات العربية المتحدة تجارة ثنائية تبلغ ٨٤,٥ مليار دولار، مع كون أبو ظبي واحدة من الموردين الرئيسيين لنيودلهي. كما اتفق محافظ بنك الاحتياطي الهندي شاكتيكانتا داس ومحافظ البنك المركزي لدولة الإمارات، خالد محمد بالاما، على ربط أنظمة الدفع السريع في الهند - واجهة المدفوعات الموحدة (UPI) بمنصة الدفع الفوري في الإمارات العربية المتحدة (IPP). علاوة على ذلك، اتفقوا أيضا على ربط مفاتيح البطاقات الخاصة بهم مقابل مفتاح RuPay و UAESWITCH لتمكين القبول المتبادل للبطاقات المحلية ومعالجة معاملات البطاقات هذه.

التحليل الاقتصادي

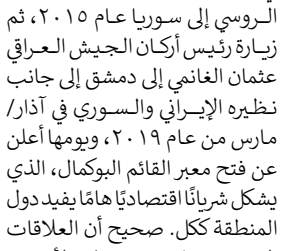

سوريا ـ العراق وثنائية التصدي للإرهاب.. ماذا عن الاقتصاد؟

خليل نصر الله
موقع العهد الاخباري

في ظل الهجمة الإرهابية، المدعومة أمريكيًا وغربيًا وإقليميًا، شهدت العلاقات السورية - العراقية تحسنًا كبيرًا، فرضه واقع الإرهاب الذي ضرب البلدين وتمدد فيهما خصوصًا عام ٢٠١٤. ولم يكن سرًا، تضافر جهود مشتركة وتوسيع نطاق التعاون استخباراتيًا وعسكريًا خلال تلك الفترة، رغم الضغوط الأمريكية من الجهة العراقية، والتي تخطتها بغداد بفعل عوامل عدة، منها تصدر فصائل المقاومة المشهد، وانطلاقة الحشد الشعبي بعد فتوى الجهاد الكفائي، والذي اعتبر أن مواجهة الإرهاب لا تكمن في ضربه من الداخل إنما ملاحقته في الخارج ايضًا.

العلاقة الرسمية، أيضًا، شهدت تحسنًا، ورغم عدم حصول زيارات وازنة، إنما كان الطرفان على تواصل وهو ما يفسر انشاء غرفة عمليات في بغداد للتنسيق بعد الدخول الروسي إلى سوريا عام ٢٠١٥، ثم زيارة رئيس أركان الجيش العراقي عثمان الغانمي إلى دمشق إلى جانب نظيره الإيراني والسوري في آذار/مارس من عام ٢٠١٩، ويومها أعلن عن فتح معبر القائم البوكمال، الذي يشكل شريانًا اقتصاديًا هامًا يفيد دول المنطقة ككل. صحيح أن العلاقات الاقتصادية لم تشهد تطورًا لأسباب جمّة، خصوصًا العقوبات الأمريكية، وكذلك الوجود الأميركي غير الشرعي، إلا أن العلاقات مضت في تطور بطيء بعض الشيء. ومع عودة العرب إلى سوريا، وعودة الأخيرة إلى شغل مقعدها في جامعة الدول العربية، وقبلها كارثة الزلزال الذي ضرب جنوب غرب تركيا وشمال غرب سوريا، فتحت أبوابا في الجانب الانساني، وهو ما شكل بداية ولو ضئيلة لفتح أفق اقتصادي.

لا شك أن عودة العرب إلى سوريا وبقرار جماعي، أعطى بغداد دفعة عملية لمزيد من التقارب مع دمشق، خصوصًا أن البلدين المتجاورين يتشاركان حدودًا طويلة، ومصادر مياه مشتركة. من هنا، تأتي زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى سوريا في خطوة حملت العنوان الاقتصادي بشكل رئيسي، بحسب تأكيد الطرفين. وما تحدث به الرئيس السوري ورئيس الوزراء العراقي يؤكد الاستعداد لتصعيد الشراكة الاقتصادية، رغم وجود عوائق لم تنتف كعقوبات قيصر والتحدي الأمني في مواجهة الإرهاب.

على هذا الأساس وبمبدأ الواقعية، لا بد من انتظار المرحلة المقبلة لتقييم ما يمكن التوصل إليه، فالمؤكد أن بغداد ستتعرض لضغوط أمريكية لعرقلة جهودها، كما يحصل اتجاه استجرار الغاز والكهرباء من إيران، لكن لا بد من خطوات جريئة تحاكي مصلحة العراق بالدرجة الأولى، ومصلحة المنطقة واستقرارها بالدرجة الثانية. كما أن من المهم صرف ثنائية مواجهة الارهاب، في مصلحة الثنائية الاقتصادية، التي ستعود بالنفع على البلدين بالدرجة الاولى ودول أخرى من المنطقة منها لبنان والأردن، خصوصًا أن البلدين يشكلان حالة ربط مهمة بين مختلف دول المنطقة، وتصعيد العلاقة في جوانبها كافة سيخدم الجميع.